المناخ في الآسيان ... ممارسات الشركات والمنشآت الصناعية

عرض: سالي حسن
الهيئة العامة للاستعلامات

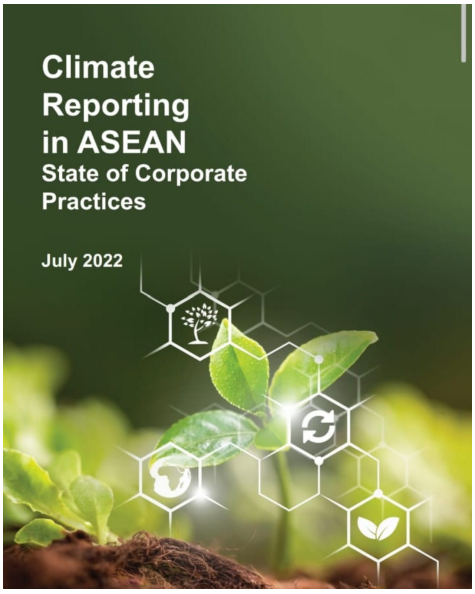

الناشر: مبادرة التقارير الدولية– منظمة دولية مستقلة متخصصة في مساعدة المنظمات والشركات في تحقيق الاستدامة ومقرها سنغافورة.

تاريخ النشر: يوليو٢٠٢٢

مقدمة

أوضحت الدراسة أن قضية تغير المناخ تُعد أحد أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية في الوقت الراهن، والتي حظت باهتمام بالغ في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يَعتبر المجتمع الدولي قضية تغير المناخ تهديداً ملحًا ووجوديًا للحياة على الكرة الأرضية، ومن ثم تتسارع حكومات دول العالم المختلفة في إتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة التغير المناخي والحد من الممارسات التي من الممكن أن تضر البيئة وتتسبب في إحداث كوارث مناخية.

حيث ُعتبر منطقة جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق في العالم تعرضًا لتأثيرات تغير المناخ، حيث تشهد المنطقة تغييرات مناخية مختلفة تسببت في إحداث أضرارًا شديدة لاقتصادات دول المنطقة، وأثرت على باقي دول العالم نظرًا لترابط سلاسل

التوريد، كما أن المنطقة تُصدر انبعاثات بمعدلات مرتفعة بسبب كثافة عمليات التصنيع وسلاسل التوريد للشركات متعددة الجنسيات.

ومع وجود توافق دولي لوضع قضية تغير المناخ على رأس الأولويات، سارعت حكومات الآسيان باتخاذ خطوات نحو التخلص من الكربون في عملياتها التصنيعية، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، إلا أن تلك الجهود تتطلب مساهمات واسعة النطاق وإلتزاماً من جانب الشركات والمؤسسات الصناعية.

وتتناول الدراسة هذه كيفية قيام الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى في منطقة الآسيان بإعداد تقارير حول تأثيرات أعمالهم على المناخ من خلال التركيز على أفضل الشركات والمؤسسات الصناعية من حيث القيمة السوقية المدرجة في أسواق المال في دول إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، ومدينة هو تشي منه.

و أوضحت الدراسة أن ٤٢٠ شركة فقط، من إجمالي ٦٠٠ شركة كبرى، قامت بنشر تقارير حول الاستدامة متضمنة أجزاءاً عن قضية تغير المناخ، كما أظهرت الدراسة تفوق الشركات والمؤسسات الصناعية في تايلاند في مجال الاهتمام بالتغير المناخي واعداد التقارير التي توضح مدى تأثير أعمالهم على المناخ ومراعاة عدم الاضرار بالبيئة، فضلًا عن استخدام نحو (٣٨%) من الشركات والمؤسسات الصناعية هناك للوقود المتجدد وعدم استخدام مواد مضرة بالبيئة، وتلتها ماليزيا وسنغافورة، إذ أن نحو ٤١,٨% من المؤسسات والشركات الخاضعة للدراسة في كلا الدولتين تتبنى استراتيجيات طويلة الأمد لعدم الاضرار بالمناخ، بينما تركز نحو ٧٠,٤% من الشركات في سنغافورة على مناقشة الأهداف المناخية. وجاءت نسب الشركات في الدول الثلاثة الأخرى متقاربة في درجة الاهتمام بقضية التغير المناخي من حيث اعداد التقارير حول مدى تأثير أعمال الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى على البيئة والمناخ.

وتسعى الدراسة إلى التعرف على مدى تركيز الشركات في منطقة الآسيان على إعداد التقارير المتعلقة بالمناخ، ومدى إلتزامهم بالحفاظ على البيئة وعدم إحداث أضرار لها من خلال مراجعة كيفية تغطية تقارير تلك الشركات للقضايا المتعلقة بالمناخ

في ست مجالات رئيسية، وهي أهمية قضية تغير المناخ، والمخاطر والفرص، والحوكمة، والاستراتيجية، والأهداف، والأداء.

أهمية قضية تغير المناخ

أوضحت الدراسة أن الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى محل الدراسة في الست الدول في الآسيان تهتم بقضية التغير المناخي بدرجات متفاوتة، حيث أظهرت أن نحو ٧٣% من الشركات في تايلاند ذكرت في تقاريرها أن قضية تغير المناخ جوهرية وتمثل مصدر قلق بالغ، بينما أقرت ٥٦% من الشركات في أندونيسيا، ونحو ٦٩% في ماليزيا، و ٣٨% في الفلبين، و ٥٥% في سنغافورة، و٣٥% في فيتنام بأن قضية تغير المناخ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بالنظر بالمخاطر التي قد تتسبب بها.

علاوة على ذلك، لم تذكر تقارير معظم تلك المؤسسات صراحةً قضية تغير المناخ باعتباره مصدر قلق مادي، لكنها تناولت موضوعات جوهرية تتعلق بتغير المناخ، مثل انبعاثات الغازات، والاحتباس الحراري، وتأثير الطاقة غير المتجددة على البيئة، وجودة الهواء.

المخاطر والفرص

لم تهتم معظم الشركات والمؤسسات الصناعية في منطقة الآسيان بالتركيز على المخاطر والفرص المرتبطة بقضية تغير المناخ، حيث ذكرت غالبية الشركات ضرورة تقليل المخاطر المتعلقة بالمناخ والفرص الممكنة، مشيرة إلى أنها تدرك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وأنها لا تقل أهمية عن المخاطر المالية، كما أكدت الشركات الحاجة إلى إتخاذ خطوات أكثر صرامة للحد من انبعاثات الكربون، والاعتراف بأن استراتيجية المناخ ليست جيدة فقط للبيئة ولكنها مفيدة أيضًا للأعمال.

حيث تبذل الشركات في سنغافورة جهوداً جيدة في الكشف عن المخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر من أجل تحقيق الاستدامة، حيث بدأت نحو ٢٤% من الشركات باعداد التقارير عن هذه المشكلات في عام ٢٠٢٠، وقامت نحو ٣٤% من الشركات بتضمين المخاطر المتعلقة بالمناخ في المخاطر الشاملة للمؤسسة، وبحلول

عام ٢٠٢٢، قامت نحو ٣٨% من الشركات بتحديد المخاطر المرتبطة بالمناخ وتضمينها في تقاريرهم الخاصة.

وتواجه الشركات والمؤسسات الصناعية في الآسيان مخاطر عدة ترتبط بقضية تغير المناخ، إذ أن الظروف المناخية القاسية التي أدت إلى وقوع الفيضانات والأعاصير والجفاف والانهيارات الأرضية أثارت قلقًا كبيرًا لقطاع الأعمال لاحتمالية تسببها في إلحاق الضرر بالبنية التحتية والتأثير على المحاصيل الزراعية وتعطيل سلاسل التوريد، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمليات التجارية، كما أن ارتفاع درجات الحرارة قد يؤثر على صحة العمال ويُخفض معدلات انتاجهم، وخاصة أولئك الذين يعملون في الهواء الطلق، وقد يؤدي أيضًا إلى نقص في الأيدي العاملة.

علاوة على ذلك، تشعر الشركات بالقلق بشأن الغرامات التي من الممكن أن تُفرض عليها في حال فشلت في الإلتزام بالقوانين المتعلقة بالمناخ التي من المتوقع أن تفرضها حكومات تلك الدول، كما تشعر بالقلق بشأن الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا، والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة لارتفاع تكلفة التشغيل، واحتمالية تأثر بعض الشركات التي تنتج سلع ومنتجات ملوثة للبيئة مثل البلاستيك، أوتلك التي تعتمد على الوقود الملوث للبيئة مثل الفحم.

وذكرت الدراسة أن هناك ضرورة ملحة لتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة لدى الموظفين والعملاء من خلال تحسين أنماط استخدام مكييفات الهواء والكهرباء بناءًا على بيانات الاستخدام، والتشغيل فقط عندما تكون قيد الاستخدام الفعلي خلال فترات الذروة مما يؤدي إلى تحقيق وفورات ضخمة في استخدام الطاقة، فضلًا عن تحول الشركات إلى الأجهزة الموفرة للطاقة في محاولة لخفض تكاليف الطاقة ومراقبة استهلاكها.

حيث أدت إمكانية فرض ضرائب على انبعاثات الكربون إلى تسريع تحول المؤسسات الصناعية إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، كذلك بدأت الشركات في إيجاد استخدامات جديدة للمنتجات الثانوية في

عملية التصنيع، مثل إعادة استخدام المخلفات وتحويلها إلى سماد. وفي الوقت ذاتـــه، تدرك الشركات أن المستهلكين أصبحوا يبحثون عن بدائل صديقة للبيئة، وبـــدأوا فـــي طرح مجموعة واسعة من المنتجات المستدامة، كما بدأت المؤسسات المالية في تقديم سندات خضراء وخيارات تمويل مستدامة للحد من مشكلات التغير المناخي.

الحوكمة

أسندت معظم الشركات مسؤوليات مراعاة قضية تغير المناخ وادماجها في التقارير الفنية الخاصة بهم إلى قيادات أو لجان على مستوى الإدارة، وتميل هذه اللجـــان إلـــى الإشراف على اتجاه الاستدامة للمؤسسة، على حساب التركيز على تأثير أعمالها على البيئة دون ربط أهداف الحوكمة المؤسسية مع الأهداف البيئية، حيث أكدت الدراسة أن ٤٠% فقط من الشركات محل الدراسة في اندونيسيا، و٧٣% في ماليزيا، ٢٩% فـــي الفلبين، و٨١% في سنغافورة، و٤٦% في تايلند، و٣٢% في فيتنام تضمنت تقاريرهم أقساماً حول سياسة الحوكمة في مؤسساتهم التي تتعلق بإلتزامهم بمراعاة تغير المناخ.

الاستراتيجية

وضعت معظم الشركات في الدول الستة عدد من الاستراتيجيات لمواجهة قضـــيـــة التغير المناخي، تختلف الاستراتيجيات هذه من حيث المدى الزمني، حيث وضعت بعض الشركات استراتيجيات طويلة المدى (أكثر من ٥ سنوات)، بينما وضعت أخرى خطـــط قصيرة الأجل (أقل من عامين)، أو متوسطة الأجل (من ٢ إلى ٥ سنوات). كان من بين الأهداف الأكثر شيوعاً في الاستراتيجيات طويلة الأجل الحد من انبعاثات الغـــازات، ولا سيما الكربون. وتُعتبر الشركات التي لديها استراتيجيات مناخية محددة بوضوح هـــي الأكثر قدرة على تتبع أثر عملية التصنيع لديها على البيئة وتحقيق المكاسب المالـــيـــة بفضل وجود مقاييس وأهداف محددة تتعلق بالمناخ، كما أن وجود تكامل بين الأهـــداف واستراتيجية العمل يوفر مؤشراً إيجابياً للمستثمرين لأنه يظهر مدى استيعاب الشركـــة لإشكاليات تغير المناخ وقدرتها على إدارة المخاطر المتعلقة به.

يمكن القول إن وضع الشركات استراتيجيات واضحة لمواجهة قضية تغير المناخ هو أداة حاسمة في التصدي لمسببات تغير المناخ، وفي حين يتسابق العالم نحو الحد من انبعاثات الكربون، نرى ارتفاعًا في عدد الشركات التي تتبنى خططًا منهجية لتطوير استراتيجياتها المناخية، لا سيما المتعلقة بالطاقة أو الحد من انبعاثات الكربون، إذ أن هناك ضرورة للتعرف على كيفية قياس الشركة لانبعاثات الكربون الخاصة بها، وفهم أثرها، ومن ثم وضع استراتيجيتها للحد من انبعاثات الغازات الضارة بوسائل علمية مدروسة، كما يمكن مشاركة أفضل الممارسات لدى الشركات، لتحفيز المنافسة فيما بينهم، وتشجيعهم على إتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة تغير المناخ.

الأهداف

لا شك أن قضية تغير المناخ تُشكل خطراً كبيراً يتطلب إتخاذ إجراءات عاجلة. وبصرف النظر عن وضع الشركات طموحات ضخمة تتعلق بمواجهة تلك القضية، إلا أنها لابد أن تضع أهدافًا واضحة مع تحديد إطار زمني للتخلص من الانبعاثات الكربونية، وهو ما يتطلب حدوث تحولًا وتغييراً جذرياً في أنماط وآليات عمل تلك الشركات.

وأدرجت معظم الشركات أدوات لقياس انبعاثات الغازات التي تتسبب في الاحتباس الحراري واستهلاك الطاقة على مدى بضع سنوات للتتمكن من تحليل الاتجاه، لكنها لم تناقش كيفية تقييم التقدم المحرز لتحقيق الأهداف باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية، وذلك على الرغم من أن وضع الشركات أهدافًا محددة يُشجع المستثمرون على الاستثمار في هذه شركات لوضوح أهدافها واستراتيجياتها للاستدامة.

وضعت معظم الشركات المستهدفة أهدافًا قابلة للقياس من خلال تحديد النسبة المئوية لانبعاثات الغازات ومقارنتها بالسنوات السابقة، بينما حددت شركات أخرى أهدافًا تتعلق بتقليل انبعاثات الكربون، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتقليل كمية النفايات، واستخدام المواد المعاد تدويرها في

عملية التصنيع، وتقليل استخدام المياه وزراعة الأشجار، في حين أن البعض الأخر وضع أهدافًا غامضة مثل خفض استخدام الطاقة والمياه والتلوث الضوضائي، وهي أهداف من الصعب قياسها أو مساءلة المسئولين عنها.

وأوضحت الدراسة أنه من بين ٤٢٠ شركة في ستة بلدان وضعت ٩١ شركة فقط (٢٢%) أهدافًا تتعلق بزيادة استهلاك الطاقة منخفضة الكربون، و ٥ شركات (١%) حددت أهدافًا تتعلق بخفض غاز الميثان، و ٤٠ شركة فقط (١٠%) حددت أهدافًا لتحقيق معدلات صفر انبعاثات كربونية، والاعتماد على الطاقة الشمسية التي تمثل البديل المتجدد الأكثر شيوعًا للطاقة الكربونية، تليها الطاقة الكهرومائية.

حيث تحتاج الشركات إلى تحديد أهداف تتعلق بزيادة استهلاك الطاقة منخفضة الكربون، وتقليل غاز الميثان، وتحقيق أهداف الوصول إلى المعدلات (صفر) لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن العالم يجب أن يعمل بجدية على التخلص من الانبعاثات الكربونية قبل عام ٢٠٥٠، وأن يخفض انبعاثات الكربون بنسبة ٤٥% بحلول عام ٢٠٣٠ عن مستويات عام ٢٠١٠.

علاوة على ذلك، وضعت نحو ٢٥% من الشركات التي تمت دراستها هدف الوصول إلى صفر انبعاثات كربونية في استراتيجياتها بحلول تاريخ محدد دون توضيح ما سيترتب على ذلك، بينما ذكرت الشركات التي عرضت بوضوح أهدافها الصفرية كيفية التوصل إلى ذلك الهدف من خلال معادلة الكربون، والتخلص منه في عملية التصنيع، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

الأداء

وأوضحت الدراسة أن معظم الشركات المستهدفة لم تقم بادراج جميع مصادر الانبعاثات في تقاريرها، ما أثر سلبيًا على التعرف بشكل دقيق على معدلات تدفق الانبعاثات في الصناعات الأولية والثانوية للمؤسسة، ومن ثم المساعدة في تخفيف تلك الانبعاثات، فرغم أن عملية جمع معلومات دقيقة ومتسقة وكاملة ضرورية وهامة، إلا

أن ترجمة هذه المعلومات إلى وحدة قياس مناسبة يمكن الإبلاغ عنها وتفسيرها بعد ذلك أمر بالغ الأهمية.

حيث تساهم الدقة في المعلومات والبيانات الخاصة باستهلاك الطاقة ومصادرها، وكذلك إيجاد وحدات لقياس الانبعاثات في تحليل الثغرات بشكل فعال وتحديد مدى فاعلية العمليات والضوابط المعمول بها، ولا سيما في المنشآت الصناعية، وهي خطوات حاسمة لمعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ، كما أن عدم وجود بيانات مناخية دقيقة وذات مغزى يمكن استخدامها لتوجيه عملية صنع القرار الإداري وقياس الأداء يجعل من الصعب على الشركات إتخاذ قرارات دقيقة لمعالجة قضية تغير المناخ، ويقلل من اقبال المستثمرين على الاستثمار في تلك الشركات.